مبنيا للمفعول ان يدي بيا تحتية وللفاعل ان يدي بتا فوقية لا بتخفيفها
لان العكس الاصطلاحي بالمعنى المصدري انما هو التبديل لا الحاصل به
وهو التبديل كما يقتضيه التحقيق وليس المراد الخ جواب ايراد
على المص هو ان تعريفه لا يشمل عكس القضايا الكاذبة مع انها تنعكس
بحيث لو فرض الخ اي فالمراد بالصدق ما يعم الصدق الفرضي
ولذا عبر بعضهم بالتصديق فيه ان التصديق نسبة المخاطب الى الصدق
وهو ليس بشرط في تحقق العكس الا ان يقال مراده بالتصديق تسليم
الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان اقول ان اراد العكس اللغوي
فلا ينافي قوله بعد ذلك فلا يسمى هذا عكسا اذ يلزم من كذب الملزوم
كذب اللازم الاعم اي الاخص كذب باللازم اي الاعم من الملزوم اي
والعكس لازم اعم من المعكوس فلا يلزم من كذب المعكوس كذب العكس
لا حاجة علة للمنفي وهو يقال اذا جعلته عكسا اي لغويا وكذا ما يأتي
لو عكستها كلية بان قلت كل حيوان انسان وكذا اي مثل كل انسان
ناطق في عكسهما بقيد على وجه اللزوم تباينا كليا اما التباين الجزئي
كالعموم والخصوص المطلق بين الانسان والحيوان فلا يتفق الصدق معه
في نحو بعض الحيوان ليس بانسان فانك لو عكستها الى بعض الانسان
ليس بحيوان كان كاذبا والجواب عن المص اي في تركه القيد على وجه
اللزوم ولو قال تعليلا للنفي المتقدم لان قوله مع بقاء الصدق يغني عنه فا
واسقط في الجواب لكان احصر وعكس الكلية مبتدأ خبره لا يلزم
معه الصدق اي لتخلفه في عكس كل انسان حيوان الى كل حيوان انسان
وكذا عكس الجزئية السالبة اي لا يلزم معه الصدق اي لتخلفه
في عكس بعض الحيوان ليس بانسان الى بعض الانسان ليس بحيوان
مع ان الخ ترق في الجواب بالنسبة الى بعض ما خرج بالقيد الذي
لا كه المص الا الكم الموجب اقول ولان المص لفظكم تكون الاستثنا
استثنا من التعريف الذي هو الكم وان كان يصلح على بعد [illegible]
تعلق كونه استثنا من القضية وكانه قال الا الموجبة الكلية فان
عكسها قد لا جزئيها مع بقاء الصدق والكيفية فقط لانها لا يلزم على [illegible]

لفظ

٩٢

لفظكم تفسير اعراب المتن لانا نقول المتغير هنا غير ظاهر فلا يمس لان الها
على كل حال مفتوحة فتحة بنية جريا على كونه لفظا من ينطق فافهم قال
في الكبير لا يقال التعريف للماهية لا للافراد فلا يدخل فيه استثنا
لانا نقول ذلك من تدقيقات الحكما والمناطقة وائمة لم يعتنوا بذلك قصدا
للتقريب والتسهيل على المبتدي او نقول ليس هذا تعريفا بل ضابطا كما يشعر
به كلام المص فرشه اه وبنا في الجواب الاخير يصح التعبير هنا في غير موضع بانه
تعريف فلا يبقى اي الكم بل تبدل كليتهما اي الموجبة فموضوعها
الموجب في بعض نسخ المتن فموضوعها الموجبة بفتح العين وسكون الواو و
واثبات التاء في الموجبة وكذا ما في قوتها اي في حكمها من حيث وقوعها
في كبرى الشكل الاول والثاني كالكلية على ما هو بيانه وسيأتي ايضا ولو عبر
المص بالحكم بدل القوة لكان اظهر لان المتبادر من كونها في قوتها قوله
بها ونوعها اليها وكذا ليس كذلك ثم وجه شبهها بالكلية انها تنعكس
جزئية ان كان محمولها كليا فعكس زيد حيوان بعض زيد وليس المراد
التشبيه في الاستثنا لان الشخصية لا كم لها حتى يستثنى
والا فكعكسها اي شخصية فعكس هذا زيد زيد هذا وهذا
القيد يعني الاستثنا الا قوله والكم لانه ذكره غيره بالمستوي
البا للتصوير جزئية موجبة محله في الشخصية اذا كان محمولها
كليا والا فعكسها شخصية كما مر فان قلت لو كانت الموجبة تنعكس
الى مثلها لصح عكس بعض الانسان زيد الى بعض زيد انسان مع
انه لا ينعكس اليه لكذبه وصدق الاصل قلت ليس المراد
بزيد فيما ذكر معناه الجزئي لان الجزئي لا يقع محمولا على ما فيه من
الخلاف المتقدم بل المراد معنى كلي وهو المسمى بزيد فمعنى العكس
بعض المسمى بزيد انسان وهو صادق ايضا عكسه بعض الحيوان
انسان افرد الضمير مع رجوعه الى القضايا الثلاث قبله لتأويلها
بالمذكور والمراد عكس كل منها ويصح عكس المهملة في قوة الاستثنا
على قوله عكس كل واحدة منها بالمستوي جزئية موجبة وكلا ذلك
داخل في تعريف المص اقول اسم الاشارة يرجع الى ما ذكر من عكوس الموجبة

الحيوان